

التصنيع والمستقبل

بقلم / عبد المعطي أبوزيد
رئيس التحرير

أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية التي أصابت الاقتصاد في معظم دول العالم خلال السنوات الأخيرة نتيجة انتشار جائحة "كورونا"، ثم تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، أن لا أحد في هذا العالم بمنأى عن التأثير بالمناخ الدولي في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد.

كما أثبتت أن الآثار الاقتصادية للأزمات الدولية أمر يصعب تجنبه في عالم أصبح التشابك وتبادل المنافع والاعتماد المتبادل بين الدول عنصراً أساسياً، فإنتاج السلعة الواحدة يتطلب عناصر إنتاجية من عدد كبير من الدول والشركات متعددة الجنسيات، وارتفاع أسعار السلع الأساسية والوقود يؤثر على الجميع، وتراجع النمو وارتفاع التضخم هي مؤشرات أصبحت كالأواني المستطرقة تنتقل بين دول العالم ومناطقه في اللحظة نفسها.

من جانب آخر، فإننا في مصر وفي العالم العربي قد تأثرنا بدرجات متفاوتة، وبأشكال مختلفة بالتداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة على مدى السنوات الأربع الماضية.

أما أبرز الدروس المستفادة من هذه الأزمة، فهي ضرورة الاعتماد على الذات الوطنية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية ومستلزمات الانتاج والسلع الصناعية بصفة عامة.



من هذا المنطلق كانت توجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح رئيس الجمهورية في حفل إفطار الأسرة المصرية في شهر ابريل العام الماضي حيث وجه بإطلاق "مبادرة دعم وتوطين الصناعات الوطنية" للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات من خلال دور القطاع الخاص في توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة مع تقديم الحوافز والاعفاءات والدعم للمستثمرين في هذا المجال.

وقد اتخذت مختلف الوزارات العديد من القرارات والإجراءات في الشهور الأخيرة من أجل تشجيع الاستثمار خاصة في مجال الصناعة..
.. فقطاع الصناعة هو قاطرة التنمية الشامل.

.. ومو الصناعة يساهم في مواجهة عجز الميزان التجاري من خلال إحلال السلع المحلية محل الواردات، وأيضاً زيادة الصادرات الصناعية.
فضلاً عن دور الصناعة كمجال لإيجاد فرص عمل دائمة.

إن مصر لديها تجارب سابقة مميزة في مجال التصنيع، وحققت نجاحات في فترات زمنية متعددة .. ولديها العديد من مقومات التصنيع مثل الأيدي العاملة والخبرات العلمية ومصادر الطاقة والأسواق وغيرها.. وتستطيع أن تستعيد قدرتها في هذا المجال باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة ووسائل الانتاج المتطورة، وإجراءات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الأنشطة الصناعية.

في الوقت نفسه، توجد بالعالم العربي العديد من التجارب الصناعية الناشئة والتي يمكن التعاون فيما بينها سواء بشأن الانتاج أو تبادل تجارة السلع الصناعية.